

Distr.: General
31 January 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة
الدورة الستون

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

٥-٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند - من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان:

النهوض بالمرأة

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من
الممثلين الدائمين للأردن، وسلوفينيا، وكندا، والمكسيك، والنيجر

عقدت اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دورتها الرابعة والأربعين في نيويورك يومي ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، وطلبت إنشاء فريق استشاري لإجراء تقييم مستقل لحالة الصندوق الراهنة ودوره وهيكله داخل منظومة الأمم المتحدة مستقبلاً. وعندما تقدمت اللجنة الاستشارية بهذا الطلب، التمسّت المشورة بشأن الطريقة التي يمكن بفضلها للصندوق أن يتصرف على نحو أفضل، في نطاق استعراض السنوات العشر لمنهاج عمل بيجين واستعراض السنوات الخمس لنتائج مؤتمر قمة الألفية، داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد رفع الفريق الاستشاري، الذي رأسه الدكتور نفيص صادق، تقريره إلى اللجنة الاستشارية في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

ويود الممثلون الدائمون الموقعون أدناه، الأعضاء في اللجنة الاستشارية، أن يتيحوا هذا التقييم لجميع الدول الأعضاء؛ وهم يرجون أن تُعمم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما

E/2005/100 (ستصدر فيما بعد).

*

وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة"، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند المعنون "المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: النهوض بالمرأة". وستنظر اللجنة الاستشارية في اجتماعها المقبل في التوصيات الواردة بالتقييم.

(توقيع) زيد رعد زيد الحسين

السفير فوق العادة المفوض

الممثل الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة

رئيس اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

(توقيع) إنريك بروغا

السفير فوق العادة المفوض

الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

(توقيع) رومان كيرن

السفير فوق العادة المفوض

الممثل الدائم لجمهورية سلوفينيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) عثمان مواتاري

السفير فوق العادة المفوض

الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

(توقيع) آلان روك

السفير فوق العادة المفوض

الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

مرفق للرسالة المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للأردن، وسلوفينيا، وكندا، والمكسيك، والنيجر لدى الأمم المتحدة

تقييم تنظيمي: ماضي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي وحاضره ومستقبله

مقدم من

اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

أعده

الفريق الاستشاري للجنة الاستشارية

الدكتورة نفيس صادق، رئيسا

السيد روبرتو ييسيو

البروفسير السير ريتشارد جولي

سعادة السيد اينونغي مبيكوسيتا - ليوانيك

الدكتورة مارغريت سنايدر

١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

شكر

أُعد هذا التقرير بوصفه جزءاً من عملية استشارية شارك فيها أفراد عديدون ومنظمات عديدة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وقد قدم الفريق الاستشاري التوجيه والإشراف المستمرين، وعمل مع خبيرتين استشاريتين هما سارة ماريسون وإيلين سيرنغر، وسانده بحث عن المعلومات الأساسية أعدته جيهان عبد الغفار.

وتعرب اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن تقديرها العميق لأعضاء الفريق الاستشاري الذين أسدوا المشورة دائماً وزودوها بالرؤية الثاقبة. وقادت الرئيسة الفريق الاستشاري قيادة سليمة، وداوم الأعضاء على إبداء رغبة كريمة في تقديم خلاصة خبرتهم العظيمة. وبذلت الخبيرتان الاستشاريتان جهداً لا يكل للبحث في الوثائق وإجراء المقابلات والمشاورات وإعداد الكثير من المشاريع استجابة لردود أفعالنا.

ملحوظة

نظراً لعنصري الوقت ومدى توافر الموارد، أُجري التقييم أساساً باعتباره استعراضاً مكتبي الطابع، يستند إلى تقييمات وتقديرات أُجريت مؤخراً على سبيل التحضير للإطار التمويلي المتعدد السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، الذي يعده الصندوق، وتشمل مقابلات مستفيضة مع الأطراف كافة. وقد نشأت أفكار جديدة، أساساً، من خلال المشاورات بين الفريق الاستشاري واللجنة الاستشارية للصندوق، وجرى توحيد هذه الأفكار في هذا التقييم، باعتبارها وثيقة للنقاش تشكل خطوة أولى للحاق بمن أسهموا في المناقشات السابقة.

المحتويات

الصفحة

٦	 مقدمة
٨	 الفرع الأول - الفرص الراهنة والتحديات الراهنة التي تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين
١١	 الفرع الثاني - نظرة عامة على حالة الصندوق الراهنة
١١	 ١-٢ ولاية الصندوق وهيكله في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٤
١٢	 ٢-٢ توسع دور الصندوق وهيكله وبرنامجه في الفترة من ١٩٨٤ وحتى الآن
١٢	 ١-٢-٢ تطور دور الصندوق
١٤	 ٢-٢-٢ تطور هيكل الصندوق وبرنامجه
١٦	 ٣-٢ التحديات: غموض الاستقلالية والسلطة والوضع والموارد
١٧	 ١-٣-٢ الاستقلالية والسلطة والارتباط الوثيق بالبرنامج الإنمائي
١٩	 ٢-٣-٢ وضع الصندوق الإنمائي للمرأة في إطار منظومة الأمم المتحدة
٢١	 ٣-٣-٢ تطور موارد الصندوق الإنمائي للمرأة
٢٤	 ٤-٢ تحديات أخرى: غموض العلاقة بين الهيكل المعني بالمساواة بين الجنسين والفئات المستهدفة الرئيسية
٢٤	 ١-٤-٢ العلاقة مع الهيكل المعني بالمساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة
٢٥	 ٢-٤-٢ العلاقة بالفئات المستهدفة الرئيسية
٢٧	 الفرع الثالث - خيارات لمواجهة التحديات
٢٧	 ١-٣ النماذج البديلة
٢٩	 ٢-٣ اقتراحات لتقوية الصندوق الإنمائي للمرأة
	المرفقات
٣٥	 ١ - تطور ولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (قرارات الجمعية العامة والمجلس التنفيذي)
٤٠	 ٢ - نمو موارد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حسب البلد، الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣

مقدمة

١ - تتيح السنة المقبلة، أي سنة ٢٠٠٥، فرصا مشهودة للنهوض بالالتزامات والإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتشمل المشاورات الرفيعة المستوى التي تجري في عام ٢٠٠٥ استعراض السنوات العشر لمنهاج عمل بيجين، واستعراض السنوات الخمس لإعلان الألفية، واستعراض السنوات العشر لبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، استغل دعاة المساواة بين الجنسين ساحات كهذه من أجل حساب الإنجازات والإخفاقات على الصعيد العالمي، والتخطيط المستقبلي لاكتساب قوة دفع في مجالات الوعي والالتزام والعمل من أجل حقوق المرأة؛ وها هو عام ٢٠٠٥ يتيح فرصة أخرى تمثل حدا فاصلا.

٢ - وإذا وضعت اللجنة الاستشارية للصندوق هذا الأمر في اعتبارها، فقد طلبت في دورتها الرابعة والأربعين المعقودة عام ٢٠٠٤، إجراء "تقييم مستقل لحالة الصندوق ودوره وهيكله في منظومة الأمم المتحدة حاليا". والغرض من التقييم هو مساعدة اللجنة الاستشارية على النظر في مختلف الخيارات لتحقيق الحد الأقصى من قدرة الصندوق على تنفيذ ولايته.

٣ - وتشمل اللجنة الاستشارية خمس دول أعضاء سماها رئيس الجمعية العامة، بحيث تكون هناك دولة عضو من كل تجمع إقليمي، لكي تخدم في اللجنة لمدة ثلاث سنوات. وهذه اللجنة تسدي المشورة إلى مدير البرنامج بشأن جميع المسائل المؤثرة على أنشطة الصندوق، بما فيها تطبيق المعايير التي حددها الجمعية العامة فيما يتعلق باستعمال الصندوق (قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩).

٤ - وإذا دعت اللجنة الاستشارية إلى إجراء هذا التقييم، فقد وضعت في حسابها أن دور الصندوق قد توسع توسعا شديدا منذ إنشاء الصندوق. وسلمت اللجنة الاستشارية بأن الدور الموسع المرتأى للصندوق في منهاج عمل بيجين، وقرارات الجمعية العامة المتوالية، (التي من قبيل قرار الجمعية الصادر عام ٢٠٠٠ (القرار ١٣٦/٥٤)، الذي طلب إلى الصندوق أن يواصل جهوده لإدخال منظور جنساني في صلب أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، وأن يدعم نظام المنسقين المقيمين)، فضلا عن مقررات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر المرفق رقم ١). كما سلمت اللجنة الاستشارية بتوسيع دور الصندوق في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وعملية إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - وعينت اللجنة الاستشارية فريقا استشاريا يضم خبرات مهنية وخلفيات جغرافية ومؤسسية متنوعة للإشراف على التقييم.

وضم الفريق الاستشاري الأعضاء التالية أسماؤهم:

- الدكتورة نفيس صادق (رئيسا، وعضو فريق الأمين العام الرفيع المستوى؛ والمدير التنفيذي السابق لصندوق الأمم المتحدة للسكان)؛
- السيد روبرتو بيسيو (مدير هيئة "الرصد الاجتماعي" ومدير معهد العالم الثالث)؛
- البروفيسور السير ريتشارد جولي (المنسق المشترك لمشروع تاريخ الأمم المتحدة، والمستشار الخاص السابق لمدير البرنامج الإنمائي ولتقرير التنمية البشرية، ونائب المدير التنفيذي السابق لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف))؛
- سعادة السيد إينونغي ميكوسيتا - ليوانيكيا (سفير زامبيا لدى الولايات المتحدة)؛
- الدكتورة مارغريت سنايدر (المدير التنفيذي الأول لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)؛

٦ - وقد أحرز على مدى السنوات الثلاثين الماضية كثير من التقدم بصدد خلق الإرادة السياسية اللازمة للمساواة بين الجنسين، ولكن النتائج لم تلب التوقعات.

٧ - والصندوق، بولايته الفريدة ووضعه في منظومة متعددة الأطراف، يحتل موقعا جيدا يتيح له إحداث تأثير مشهود. إلا أن خطواته تعرقلت بفعل مجموعة قيود تؤثر بصفة عامة على عمل الكيانات والأفراد المكلفين بالدعم التقني لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك ما يلي: (أ) الوضع غير المناسب؛ (ب) غموض السلطة؛ (ج) عدم كفاية الموارد.

٨ - ولإظهار هذا الأمر، يتضمن التقرير ثلاثة فروع رئيسية، هي:

- الفرع الأول: وهو يصور بإيجاز التأثيرات الظرفية التي تؤثر على قدرة الصندوق على الوفاء بولايته وأداء دوره الموسع.

• **الفرع الثاني:** وهو يستعرض تطور دور الصندوق وهيكله وبرنامجه ومجموعة الفرص والتحديات المناظرة التي نشأت، بما فيها علاقات الصندوق مع الدول الأعضاء، ومع منظمات الأمم المتحدة، والشبكات النسائية.

• **الفرع الثالث:** وهو يدعو إلى قيام صندوق أقوى للمرأة يتبع الأمم المتحدة، ويقترح توجهات محددة وإطارا زمنيا لتحقيق هذا. وهو يلقي الضوء أيضا على التغيرات غير المكلفة، أو المكلفة قليلا، التي يمكن أن تحدث تغييرا ملحوظا في فترة وجيزة، فضلا عن الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في الأجل الطويل.

الفرع الأول: الفرص الراهنة والتحديات الراهنة التي تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين

٩ - يعرض هذا الفرع ثلاث فرص وما يتصل بها من ثغرات تمثل الإطار لجهود الصندوق الجارية لدعم المساواة بين الجنسين.

كشفت عملية فحص دقيق أجراها الصندوق بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٢ عن وجود نحو ١ ٣٠٠ فرد تدخل المساواة بين الجنسين ضمن صلاحياتهم في الأمم المتحدة، وفي المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ومن بين هؤلاء، يوجد نحو ١ ٠٠٠ شخص، يمثلون مراكز اتصال معنية بالشؤون الجنسانية. وكما بينت دراسة أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠١، فإن غالبية هؤلاء موظفون صغار نسبيا، يفتقرون إلى الدراية الفنية، وإلى إمكانية الوصول إلى صناع القرار. وهم بصفة عامة مسؤولون عن الشؤون الجنسانية، باعتبارها واحدا من مجالات عمل عديدة.

الفرصة: توافق الآراء عالميا على المساواة بين الجنسين التحدي: القيود المفروضة على الدعم التقني

١٠ - قبل ثلاثين عاما مضت، لم يكن الإطار المعياري الحالي لدعم المساواة بين الجنسين أمرا متصورا. أما الآن، فإن منهج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥، والأهداف الإنمائية للألفية^(٧) وطائفة من الاتفاقيات الإقليمية تلزم البلدان ببرنامج تغيير بعيد المدى.

(٧) رغم أن الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية هو الهدف المعين الوحيد المعني بالمساواة بين الجنسين، فإن إعلان الألفية يقضي أيضا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعاليتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض، ولحفز التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، الفقرة ٢٠)؛ ويخلص مشروع الألفية إلى عدم إمكان التوصل إلى أية أهداف دون إيلاء الاهتمام إلى الأبعاد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (فرقة العمل الثالثة، التقرير المرحلي المتعلق بالمساواة بين الجنسين، شباط/فبراير ٢٠٠٤ (Task Force 3,) (Interim Report on Gender Equality, February 2004).

وعلى الصعيد الوطني، صدق ١٧٨ بلدا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي اتفاقية تلزم بمواءمة القوانين والسياسات مع الالتزامات المتعلقة بحقوق المرأة.

١١ - وقد ولدت هذه التغيرات المعيارية والمفاهيمية استجابات محددة في مجالي السياسة العامة والممارسة على الصعيد القطري، أدت إلى زيادة مشهودة في طلب الدراية التقنية. ولكن الاستعراضات العديدة - بما فيها الاستعراض الذي جرى في آخر دورة موضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عقدت في تموز/يوليه عام ٢٠٠٤ - بينت أن التنفيذ لا يكفي الالتزام.

١٢ - وهناك عامل واحد يتمثل في الافتقار إلى السلطة والمكانة والموارد المستثمرة في المؤسسات وإلى الأفراد المسمين لبناء القدرة، وإلى المساءلة عن الإنجاز فيما يختص بالتغيرات المعيارية. وبينما يصدق هذا على الصعيد القطري أيضا، يشير هذا التقرير على وجه التحديد إلى "هيكل المساواة بين الجنسين" داخل منظومة الأمم المتحدة^(٨). وثمة نمط واضح يظهر في الآليات المهمشة التي أنشئت ولكنها عجزت عن تحقيق أدوارها على نحو مناسب. وحالة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، كعضو مؤسسي في هذا الهيكل، تعبر إلى حد بعيد عن هذا المأزق العام.

الفرصة: التبسيط والمواءمة، التحدي: نهج "ادفع لتعرف"

١٣ - تعتمد جماعة المساعدة الإنمائية، بما فيها المصارف الإنمائية، على مجموعة جديدة نسبيا من الأدوات لتعزيز التنسيق، من بينها عمليات الأهداف الإنمائية للألفية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، والتقييم القطري المشترك/وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والنداءات الموحدة. ويتيح إدخال هذه الآليات، ولكل منها عملية تكميلية على الصعيد القطري، فرصا لإحراز مكاسب محددة لقضية المساواة بين الجنسين.

١٤ - إلا أن هناك عمليات استشارية كثيفة العمالة يكون التأثير الأكبر فيها للكيانات الأكبر حجما والأكثر امتلاكاً للموارد. ومعظم الكيانات المعنية بالمساواة بين الجنسين تفتقر إلى الموارد البشرية والمالية اللازمة للاشتراك بطريقة متكافئة مع الحاجة إلى تحليل متصل

(٨) يشمل هيكل المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة مكتب مستشارة الأمين العام الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والوحدات الجنسانية في معظم كيانات الأمم المتحدة، ومراكز الاتصال المعنية بالشؤون الجنسانية، والأفرقة المواضيعية الجنسانية (على الصعيد القطري). وهؤلاء ليسوا جزءا من الهيكل بشكل مباشر، بل يؤدون دورا في شبكة تشغيل أخصائيي الإنصاف التي تشمل مهامها تحقيق التوازن بين الجنسين والإنصاف الجنساني في مجال إدارة الموارد البشرية.

بالجنسانية. وإضافة إلى ذلك، فإن آليات التنسيق تدفعها بصفة عامة لجنة تنفيذية رفيعة المستوى، لا يشترك فيها بصفة عامة مدير مسؤول عن المساواة بين الجنسين أو ممثل لديه المكانة اللازمة للاشتراك.

١٥ - وأظهرت استعراضات عديدة أن عمليات التنسيق بوجه عام تمنح اهتماما غير كاف للمساواة بين الجنسين (Zuckerman 2002, UNICEF n.d; Mondesire 2002). وأحدثت هذه الآليات زيادة ملحوظة في الطلب المقدم على صعيد المنظومة التماسا للدعم التقني من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ولكن الصندوق لا يُمول ولا يملك موظفين لتوفير هذا النوع من المساعدة لجميع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

الفرصة: التأييد الواسع النطاق لتمكين المرأة وللحقوق الإنسانية للمرأة ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، باعتبارها جميعا استراتيجيات رئيسية. التحدي: الاضطراب المفاهيمي فيما يختص بكيفية ومكان تطبيق هذه الاستراتيجيات

١٦ - في الثلاثين عاما الماضية، أصبح العمل من أجل المساواة بين الجنسين ذا طابع احترافي باعتباره مجالا محددًا من مجالات الدراية الفنية في العمل بشأن الحقوق الإنسانية للمرأة وتمكين المرأة، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية. وقد استحدثت مجموعة متعاظمة من النهوج الأكاديمية والفنية في هذا الصدد.

١٧ - وغالبا ما يتحقق مراعاة الاعتبارات الجنسانية، رغم سلامة أساسها المنهجي، لكي تؤدي التزامات هامشية أو غير مرئية فيما يختص بالمساواة بين الجنسين. وفي كثير من الحالات، يحدث خلط بين مراعاة الاعتبارات الجنسانية والتوازن الجنساني (أي تساوي أعداد الرجال والنساء). وفي حالات أخرى، يُحتج بمراعاة الاعتبارات الجنسانية بوصفها السبب في عدم احتياج البرامج المعززة للمساواة بين الجنسين، إلى تلقي أموال أو موظفين. (أي أنها قد "روعيت" (أو دخلت ضمن التيار السائد) ولهذا فهي لا تحتاج إلى استثمارات مخصصة).

١٨ - وبينت خبرة منظومة الأمم المتحدة أن مراعاة الاعتبارات الجنسانية تتم على أفضل وجه عندما تتحقق إلى جانب برامج معينة تستهدف بناء وكالة نسائية وإيجاد نفوذ نسائي. إلا أنه مع إيلاء الأولوية للتركيز على مراعاة الاعتبارات الجنسانية قد يتضاءل الدعم المعين المقدم إلى المنظمات والجماعات النسائية (أي التمكين).

تشبيه لتوضيح معنى المراعاة (الإدخال ضمن التيار السائد)

نحن بحاجة إلى تشبيه الحاجة إلى دراية فنية في مجال المساواة بين الجنسين بالحاجة إلى الدراية التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات. فقبل ٢٠ سنة مضت،

ربما كان هناك حاسوب واحد في كل إدارة. منظمتمنا لكل عشرين شخصا. وعند احتياج المرء لاستعمال الحاسوب كان يتعين عليه ترك مكتبه والذهاب إلى الحاسوب لينفذ المهمة اللازمة. وفي ذلك الوقت، كان هناك تقني واحد أو تقنيين اثنين للمنظمة كلها ليصلح أي خلل حاسوبي.

أما الآن، وبعد مضي عشرين سنة، فقد أصبح لكل شخص حاسوب على مكتبه. ولقد دخلت الحواسيب "ضمن التيار السائد". فهل يعني هذا أننا لم نعد بحاجة إلى التقني الواحد أو التقنيين اللذين كانا هناك من قبل؟ لعل العكس هو الصحيح! فنحن الآن بحاجة إلى إدارات تقنية تضم أنواعا مختلفة من الدراية التقنية. ونحن بحاجة إلى من يستطيعون معالجة المشكلات العاجلة. وإلى من يقومون بالتفكير الاستراتيجي البعيد المدى بشأن المسار الذي ستأخذه التكنولوجيا وأنواع المهارات والسياسات التي ستحتاجها المنظمة لتحقيق الحد الأقصى لاستخدام الحواسيب. وهكذا، ينبغي أن يكون الأمر بالنسبة للدراية الفنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. هذه عبارات مأخوذة من أقوال ديانا ريفينغتون، المستشارة بالبعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة وعضو اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، قيلت في تموز/يوليه عام ٢٠٠٤.

الفرع الثاني - نظرة عامة على حالة الصندوق الراهنة

قال صاحب السمو الأمير زيد رعد زيد الحسين، السفير فوق العادة المفوض، الممثل الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الاستشارية للصندوق، إن "من الواضح أمام عيني أن الصندوق هو المعادل المؤسسي لحالة المرأة في شتى أنحاء العالم. وهذا هو التشبيه الصادق تماما."

١-٢ ولاية الصندوق وهيكله في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٤

١٩ - أنشئ الصندوق في البداية باعتباره صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وذلك بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة في عام ١٩٧٦، بُعيد المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة المعقود في مدينة المكسيك (١٩٧٥). وقد أنشئ في البداية ليستمر على مدى عقد الأمم المتحدة للمرأة الممتد من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥.

و "تتواصل) أنشطة صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة من خلال كيان منفصل محدد المعالم يرتبط، مع احتفاظه باستقلاله الذاتي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويؤدي دورا مبتكرا وحفازا بالنسبة للنظام العام للتعاون

الإئتماني للأمم المتحدة". قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩، الفقرة ١ (أضيفت الخطوط للتأكيد).

٢٠ - وقد أعاد قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩، المعنون "الترتيبات المتعلقة بإدارة صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة في المستقبل" الصادر عام ١٩٨٤ (انظر المرفق رقم ١) إنشاء صندوق الأمم المتحدة الإئتماني للمرأة بوصفه كيانا منفصلا محدد المعالم يرتبط، مع احتفاظه باستقلاله الذاتي، بالبرنامج الإئتماني بحيث تكون ولايته على النحو التالي:

- يستخدم كعامل حفاز بهدف ضمان الاشتراك المناسب للمرأة في صميم الأنشطة الإئتمانية السائدة؛
- تدعيم الأنشطة المبتكرة والتجريبية التي تفيد المرأة بما يتمشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية؛
- تقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة عموما لتعزيز أدائها بشأن تعزيز تمكين المرأة.

وقد نظر المندوبون إلى تاريخ صندوق الأمم المتحدة للسكان باعتباره نموذجا لصندوق الأمم المتحدة الإئتماني للمرأة: فقد أنشئ بوصفه صندوق تبرعات في الأمم المتحدة، ثم ارتبط بالبرنامج الإئتماني، وأخيرا أصبح صندوقا كبيرا يعتمد على نفسه. (Transforming Development, Margaret Snyder. 1995. P. 69).

٢١ - وينص مرفق القرار على أن تكون موارد الصندوق "مكملة للمسؤوليات المسندة إلى منظمات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجال التعاون التقني، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإئتماني، وليست بديلا عنها" (قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩: المرفق الأول، الفقرة ٩).

٢٢ - كما كان المرفق واضحا بشأن الصلة المعينة التي تربط الصندوق بالبرنامج الإئتماني، وذلك عندما قال إن المدير يقوم "بتفويض مدير الصندوق في تنظيم شؤون الصندوق وإدارته، بما في ذلك المسؤولية عن تعبئة الموارد، وستكون لمدير الصندوق سلطة إدارة كافة المسائل المتصلة بولاية الصندوق كما سيكون مسؤولا أمام المدير مباشرة". وهذا التفويض يشمل جميع وظائف الصندوق.

٢-٢ توسع دور الصندوق وهيكله وبرنامج في الفترة من ١٩٨٤ وحتى الآن

٢٣ - حدث توسع في دور الصندوق منذ عام ١٩٨٤، وقد حدث ذلك جزئيا بفضل قرارات متوالية صادرة عن الجمعية العامة ومقررات صادرة عن المجلس التنفيذي للبرنامج الإئتماني وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أدت إلى توسيع وتعميق ولايته الأصلية، وبفضل

قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي ولّد طلبا متزايدا من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة^(٩).

وقال سعادة السيد عثمان مواتاري، السفير فوق العادة المفوض، الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة وعضو اللجنة الاستشارية للصندوق، إن "الصندوق يحتاج إلى أن يكون أكثر وضوحا لعين الرائي، وأن يحتل مكانة أرفع داخل أسرة الأمم المتحدة، وأن يكتسب مزيدا من السلطة. وبوسع أن يؤدي دورا أكبر لتحقيق المواءمة. وإذا مُنحت الولاية، يجب أن تعقبها الموارد".

١-٢-٢ تطور دور الصندوق

الفترة الانتقالية، من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٦

٢٤ - خلال هذه الفترة، تحول الصندوق من التشديد على الدعم المباشر للمرأة، لا سيما في المناطق الريفية، مع التركيز على الأنشطة الإنتاجية وتدوير صناديق القروض، إلى ساحتي التنمية البشرية وحقوق الإنسان، مع زيادة التشديد على السياسة العامة والدعوة. وقد شاهد الصندوق تسارعا في معدل التغيير، وهذا يعزى جزئيا إلى سرعة توالي المؤتمرات العالمية، لا سيما مؤتمر بيجين، فضلا عن الاستجابة إلى المصالح الأعم والأنشطة الخاصة بالمنظمات النسائية، الحكومية منها وغير الحكومية.

فترة إصلاح الأمم المتحدة، من عام ١٩٩٧ وحتى الآن

٢٥ - أدت عملية إصلاح الأمم المتحدة، والأهداف الإنمائية للألفية، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥، فضلا عن سلسلة من مذكرات التفاهم، إلى إشراك الصندوق في طائفة كبيرة من أنشطة الدعوة والحملات والتنسيق. وقد عزز الصندوق دوره كجسر وجامع للشمل، بحيث جمع شمل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، واقرن ذلك بالتحرك، مع العديد من كيانات التعاون الإنمائي، بشكل مطرد وعملي في مجال الحوار والتوجيه المتعلقين بالسياسات العامة.

وقد ذكر منهاج عمل بيجين (١٩٩٥) أن ولاية الصندوق تتمثل في زيادة الخيارات والفرص المتاحة لتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا، وأن المنهاج يوفر إطارا لخطة عمل الصندوق. ويرى المنهاج أن للصندوق دورا رئيسيا في "تشجيع إقامة

(٩) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر المرفق الأول المعنون: "تطور ولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (قرارات الجمعية العامة والمجلس التنفيذي)".

حوار متعدد الأطراف حول السياسات فيما يتعلق بتمكين المرأة“، كما يلاحظ ضرورة توافر الموارد الكافية للصندوق للقيام بمهامه. (الفقرة ٣٣٥).

٢٦ - وفي عام ١٩٩٨، وسع المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مجال الشمول الجغرافي للصندوق بحيث يغطي بلدان أوروبا الشرقية السابقة ورابطة الدول المستقلة (DP/1998/2). وفي عام ٢٠٠٠، حددت الجمعية العامة إسهام الصندوق في الإصلاح الذي دعا إليه الأمين العام وعمليات التقييم القطري المشترك/وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأيدت عمل الصندوق المتعلق بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة” بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني، وبصفة خاصة المنظمات النسائية“ (قرار الجمعية العامة ١٣٦/٥٤)^(١٠).

٢٧ - وفي عام ٢٠٠٢، أضافت الجمعية العامة إلى مجالات عمل الصندوق: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وتعزيز آليات زيادة المساءلة عن المساواة بين الجنسين، التي من قبيل تحليل الميزانيات المستجيبة للاعتبارات الجنسانية؛ والتشديد على العمل في أفريقيا. وفي السنة نفسها، شجع المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان الصندوق على العمل مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لـ ”كفالة الاعتراف بالأبعاد الجنسانية لجميع الأهداف الإنمائية الدولية“ في الأهداف الإنمائية للألفية والأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. وفي عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، شجع المجلس التنفيذي على توسيع الشراكات والعمل التعاوني بين الصندوق والبرنامج الإنمائي.

٢-٢-٢ تطور هيكل الصندوق وبرنامج

٢٨ - تطور الهيكل الداخلي للصندوق وبرنامج استجابة لتزايد الطلب من الدول الأعضاء والوكالات الشقيقة والمجتمع المدني على إسهامات الصندوق في مجالي القيادة التقنية والدعوة.

الهيكل

٢٩ - اعتمد الصندوق هيكلًا مصفوفيا وآليات مبتكرة محققة لفاعلية التكلفة، تسمح بزيادة استجابته ووصوله إلى أغراضه في البلدان المشمولة بالبرامج. ومع زيادة التنسيق والتمويل واتساع نطاق الشراكات، طور الصندوق ثلاثة أنواع من الوجود القطري. هي كما يلي:

(١٠) In 1996 CEDAW had stated, “UNIFEM has a unique opportunity to advance the human rights of women by being to CEDAW what UNICEF has been to the Convention on the Rights of the Child.”

.Ivanka Corti, Chair of the CEDAW Committee 1993-1996

- خمسة عشر مكتبا برنامجيا دون إقليمي: وهذه المكاتب تنسق جهود الصندوق في المنطقة دون الإقليمية. وفي بعض المناطق الإقليمية، تشرف هذه المكاتب أيضا على ما يلي:

- مكاتب المشاريع: هناك حاليا سبعة مكاتب يرأسها موظفون دوليون وخمسة مكاتب يرأسها موظفون وطنيون. وهذه المكاتب تفتح أو تغلق حسب توافر الأموال المخصصة.

- تنسيب الموظفين الخبراء: وهم "مراكز اتصال" عينها الصندوق، وغالبا ما يكونون مراكز اتصال جنسانية تابعين للبرنامج الإنمائي أو موظفين آخرين تابعين للأمم المتحدة يتولون مسؤولية مركز الاتصال المسندة إلى الصندوق (في تسعة بلدان على الأقل) وموظفين "مشتركين" (ومثال ذلك خبراء جنسانيون يجري تقاسم تكاليفهم مع البرنامج الإنمائي في نيكاراغوا أو موظفون في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في جنوب آسيا وغرب أفريقيا). وفي الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١، تعاون الصندوق مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على تجريب عملية تنسيب ٢٦ موظفا مشتركا، من بينهم ستة مستشارين جنسائيين لنظام المنسقين المقيمين.

وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي عبارة عن هيئة عالمية تابعة للأمم المتحدة مكلفة بتعزيز حقوق المرأة والتحليل الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة، وينبغي لها أن تؤدي دور القيادة ... في تنفيذ عملية مراعاة الاعتبارات الجنسانية في التقييم القطري المشترك/وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وينبغي توفير الموارد الكافية لتمكين الصندوق من الاضطلاع بهذه المسؤولية، كما ينبغي أن تتعاون البرامج المشتركة لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر بتقديم الموارد والدراية الفنية لضمان تنفيذ المهمة تنفيذا وافيا. Gender Perspective in CCA/UNDAF and PRSP

.Processess in West & Central Africa, a UNICEF assessment, n.d

٣٠ - وفي ١٥ بلدا، يرأس الصندوق، أو يشارك في رئاسة، الأفرقة المواضيعية الجنسانية، وذلك لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات.

٣١ - كما اعتمد الصندوق على طائفة عريضة من الشراكات لتعزيز قدرته على دعم مراعاة الاعتبارات الجنسانية والعمل على اجتذاب المزيد من الأموال لبرامج المساواة بين الجنسين. وكان العامل الرئيسي في ذلك هو تأمين وضع الوكالة المنفذة للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٠. كما أقام الصندوق مزيدا من الشراكات المستدامة عن طريق مذكرات التفاهم

مع شركاء مختارين من منظومة الأمم المتحدة (صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الهجرة الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية) كما حافظ على شراكات قوية مع اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.

البرنامج

٣٢ - استجابت برجة الصندوق للفرص التي أتاحت له بفضل توسيع دوره، وذلك بثلاثة سبل: أولها أنه وضع منذ عام ١٩٩٧ إطارا برنامجيا لمدة ثلاث أو أربع سنوات (يسمى الآن الإطار التمويلي المتعدد السنوات) يتيح للدول الأعضاء في المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان فرصا للنظر في نقاط الدخول الاستراتيجية والنتائج الرئيسية التي توجه خيارات البرجة، كما تتيح لها إقرار هذه النقاط والنتائج.

٣٣ - وثانيها، أن الصندوق قد سارع إلى إدماج مجالات مواضيعية تنتظم حولها منظومة الأمم المتحدة بكاملها (مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسلام، والأمن)، عند توظيف موظفين تقنيين ذوي مهارات مناسبة، وعند دعم عملية مراعاة الاعتبارات الجنسانية في هذه المجالات.

٣٤ - وثالثها، أن الصندوق قد استحدث طائفة متزايدة من المنتجات المعرفية (مثل بوابة "المرأة والحرب والسلام" وبوابة "الاعتبارات الجنسانية والإيدز" وبوابة "تقدم نساء العالم") وهي منتجات يربطها بتوفير الدراية التقنية والدعم في مجالات معينة.

التحدي: لضمان مستويات وجود قطري كافية محققة لفعالية التكلفة تتيح الاشتراك المعقول في حوار السياسات العامة، والزيادة التدريجية في أماكن مختارة استراتيجيا عن طريق ترتيبات مبتكرة.

٣-٢ التحديات: غموض الاستقلالية والسلطة والوضع والموارد

٣٥ - أدى التوسع في دور الصندوق إلى إيجاد العديد من التحديات، المتولدة أساسا عن حالات الغموض في العلاقة مع البرنامج الإنمائي، وفي وضع الصندوق ومستويات موارده.

٢-٣-١ الاستقلالية والسلطة والارتباط الوثيق بالبرنامج الإنمائي

٣٦ - يصف تعبير "الارتباط مع الاحتفاظ بالاستقلال الذاتي" صلة الصندوق بالبرنامج الإنمائي (قرار الجمعية العامة ١٢٥/٩٣)، وهو يعبر عن عزم الجمعية على ضمان هوية الصندوق، مع تشجيعه في الوقت نفسه على الانتفاع من شبكة الموارد والأفراد الواسعة المتاحة لدى البرنامج الإنمائي.

الرقابة مقابل توفير الخدمة

٣٧ - تتضح الأبعاد الإدارية لصلة البرنامج الإنمائي بالصندوق في المبادئ التوجيهية المتصلة بالعلاقة العملية بين الصندوق والبرنامج الموضوعة عام ١٩٨٧^(١١). وهذه الوثيقة أزالَت الحدود الفاصلة بين دور البرنامج الإنمائي الإشرافي ودوره المتعلق بتوفير الخدمات وفسرت استقلالية الصندوق عن البرنامج الإنمائي تفسيراً أضيق مما نص عليه قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩. وفي عام ٢٠٠٤، نقحت المنظمتان المبادئ التوجيهية المتصلة بالعلاقة العملية^(١٢)، ابتداء بعملية مركزة لمعالجة الاختناقات التي تحدت من قبل.

الخبرة التقنية للصندوق الإنمائي للمرأة ومسؤولية البرنامج الإنمائي الداخلية عن المساواة بين الجنسين

٣٨ - تنص ولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشكل واضح على ألا تستخدم موارده في أداء مسؤوليات بدلا عن وكالات تعاون إنمائي أخرى مكلفة بتلك المسؤوليات، بما في ذلك البرنامج الإنمائي. ومع ذلك، وبقدر ما ينظر الموظفون إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة باعتباره "جزءاً" من البرنامج الإنمائي، يصعب أحيانا التمييز بين "البدل" و "الدعم"، لا سيما على المستوى القطري. وأدى هذا الوضع إلى أن يطلب موظفو البرنامج الإنمائي التمويل من الصندوق لدعم الخبرة في الشؤون الجنسانية، وإلى شعور بالإحباط حينما لا يكون الصندوق قادرا على الاستجابة لذلك الطلب.

٣٩ - وكان الصندوق الإنمائي للمرأة يأمل في أن يساعد توقيعه على اتفاق وكالة منفذة مع البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٠ على زيادة توضيح السبل التي تمكن ذلك البرنامج من الحصول على خبرات الصندوق. ومنذ عام ٢٠٠٠، نفذ الصندوق برامج للبرنامج الإنمائي تبلغ قيمتها زهاء خمسة ملايين دولار، غير أن كلتا المنظمتين متفقتان على أن اتفاق الوكالة المنفذة لم يحقق الفائدة القصوى.

(١١) المبادئ التوجيهية المتصلة بالعلاقة العملية بين الصندوق والبرنامج. ٢٠٠٣.

(١٢) المبادئ التوجيهية المنقحة المتصلة بالعلاقة العملية بين الصندوق والبرنامج الإنمائي. حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٤٠ - وخلال العام المنصرم، حث المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي صندوق الأمم المتحدة للسكان الصندوق الإنمائي للمرأة والبرنامج الإنمائي على تسخير علاقتهما الخاصة بصورة أكثر استراتيجية في تعزيز تعميم المنظور الجنساني في البرنامج الإنمائي^(١٣). وطوال العام المنصرم، عمل الصندوق الإنمائي للمرأة والبرنامج الإنمائي، في تنسيق إطاريهما التمويلي المتعدد السنوات وتحسين تنسيق وجود الصندوق في المناطق دون الإقليمية مع المراكز الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي بطريقة أكثر استراتيجية، تمشيا مع إصلاح الأمم المتحدة. وافتتح توثيق التعاون على المستوى دون الإقليمي إمكانية تعزيز نوعية عمل البرنامج الإنمائي واتساقه في مجال المساواة بين الجنسين، وإمكانية توفير الفرص لزيادة تفعيل العناصر التي عملت على إنجاح الصندوق.

إشراف مدير البرنامج على نظام المراكز الإقليمية وولاية الصندوق الإنمائي للمرأة الموسعة في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة

٤١ - هناك فرصة أكبر لاستخدام المزايا النسبية لكلتا المنظمتين في دعم منظور أقوى للمساواة بين الجنسين في إصلاح الأمم المتحدة وفي الأعمال المشتركة بين الوكالات.

٤٢ - وتوجد إمكانية كبيرة، بشكل خاص، لإقامة شراكات أكثر فعالية على المستوى القطري، حيث يتمتع الصندوق بولاية لدعم نظام المراكز الإقليمية (قرار الجمعية العامة ١٣٦/٥٤)، ولتعزيز تعميم المنظور الجنساني في عمليات التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (DP/2001/2)، فيما يتولى البرنامج الإنمائي المسؤولية الشاملة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المكاتب الإقليمية.

٤٣ - ويمكن أن يعمل مدير البرنامج عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتمكين الصندوق الإنمائي للمرأة من تقديم خبراته التقنية وقدراته التنسيقية لتعزيز برجة المساواة بين الجنسين (استنادا إلى نموذج مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتنسيق تخطيط الأمم المتحدة بشأن خطة الأمين العام الثانية المستكملة المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة). ويمكن أن يشمل هذا: (أ) إعادة إنشاء الفريق الفرعي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالمساواة بين الجنسين على أن يكون الصندوق بمثابة منسق لأفرقة العمل، (ب) فرض إقامة أفرقة مواضيعية جنسانية، وتشجيع المنسقين المقيمين على إتاحة الموارد لها (استنادا إلى نموذج برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز)، (ج) وضع مؤشرات مشتركة لتتبع تقدم فرق الأمم المتحدة القطرية في مسألة تعميم الاعتبارات الجنسانية.

(١٣) DP/2002/20 و DP/2003/8 و DP/2003/26 و DP/2004/31.

التحدي: تأكيد استقلالية الصندوق الإنمائي للمرأة بوضوح، مع تطوير تعاون يحقق منفعة متبادلة على المستوى البرنامجي مع البرنامج الإنمائي، وعن طريق مدير البرنامج، مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المراكز الإقليمية.

٢-٣-٢ وضع الصندوق الإنمائي للمرأة في إطار منظومة الأمم المتحدة

٤٤ - ظل وضع الصندوق الإنمائي للمرأة في إطار الأمم المتحدة ثابتا نسبيا طوال الفترة قيد الاستعراض. إذ لم تتغير درجة رتبة إدارته العليا (مد-٢) منذ عام ١٩٨٩^(١٤)، بالرغم من أن ولايته توسعت توسعا كبيرا وزادت ميزانيته الأساسية وموظفوه الأساسيون نحو أربعة أمثال. وهذا يعني أن الصندوق ليس له سبيل إلى الوصول حتى إلى المتدييات التي ينتظر أن يكون له تأثير فيها، بما في ذلك اللجنة التنفيذية للسلام والأمن، وفريق الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي وغيره، حيث يشترط في المشترك أن يكون برتبة أمين عام مساعد.

٤٥ - ويورد الجدول ١ مستوى الرتب الحالية للموظفين الأساسيين في كل وكالة من الوكالات التي عاجلها هذا التقرير. ويبلغ مجموع الموظفين الأساسيين للصندوق نحو نصف عدد الموظفين الأساسيين بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي لها نفس الميزانية الأساسية، ونحو واحد على عشرين من الموظفين الأساسيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو الكيان الذي كانت تود دول أعضاء كثيرة أن يتبع الصندوق الإنمائي للمرأة مساره في عام ١٩٨٤. ومنذ بدء عملية إصلاح الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧، ارتفع عدد الموظفين الأساسيين للصندوق الإنمائي للمرأة من ٢٧ إلى ٤٧. وقد عمل هذا الصندوق، شأنه شأن الكثير من منظمات الأمم المتحدة الأخرى، على تعزيز قدراته وتوسيع نطاق وجوده، بتوظيف موظفين للمشاركة وموظفين بعقود لآجال محدودة.

(١٤) جرى التغيير السابق (من ف-٥ إلى مد-١) قبل ذلك بأربع سنوات، أي في عام ١٩٨٥.

الجدول ١
مجموع الوظائف الأساسية حسب الفئات وعدد المكاتب القطرية والإقليمية

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	صندوق الأمم المتحدة للسكان	اليونيسيف	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز
وكيل أمين عام	١	١	١	١	١
أمين عام مساعد	٩	٢	٣	١	١
مد-٢	٥٧	٩	٢٩	١	٤
مد-١	١٥٤	٣٧	٦٦	٣	١٢
ف-٥	١٩٣	٩٤	٢٧٧	١٢	٨٥
ف-٤	١٢١	٦٤	٣٠٦	٢٧	٦٥
ف-٣	٧٣	١٠	١٧٥	٢٨	٥
ف-٢/ف-١	٩	١	١٠٠	١٥	٢
مجموع الموظفين الأساسيين الدوليين	٦١٧	٢١٨	٩٥٧	٨٨	١٧٥
الموظفون الفنيون الوطنيون	٦١٧	٢٢٥	٢٦٣	*	٤١
الخدمات العامة	٢٠٧٢	٥٣٧	١٥٧٤	*	٥١
المجموع الكلي للموظفين الأساسيين	٣٣٠٦	٩٨٠	٢٧٩٤	٨٨	٢٦٧
مجموع عدد المكاتب القطرية	١٣٦	١١٢	١٢٦	٦	صفر
مجموع عدد المكاتب الإقليمية	٩	٩	٧	٨	صفر

* لا تتوفر بيانات

** لدى الصندوق الإنمائي للمرأة مكاتب وطنية للمشاريع في نحو ١٢ بلدا مشمولا بالبرنامج، ولكن لا توجد لديه برامج قطرية مثلما لدى بعض صناديق الأمم المتحدة الأخرى.

المصادر: وثائق المجلس التنفيذي للصندوق الإنمائي للمرأة؛ البرنامج الإنمائي: DP/FPA/2003/28 و DP/FPA/2003/32 و DP/FPA/2003/11؛ و UNICEF: E/ICEF/2003/AB/L.14؛ و OHCHR: E/CN.4/2004/100 (أرقام ٢٠٠٣).

٤٦ - وهناك وسيلة أخرى متاحة للصندوق الإنمائي للمرأة لتعزيز مركزه، هي زيادة عدد الدول الأعضاء في لجنته الاستشارية من أجل خلق وعي بعمل ذلك الصندوق ودعمه. وهذا يتطلب إجراء من الجمعية العامة. ومن الوسائل المؤقتة لتوسيع اللجنة هي تعيين عضو مناوب من كل منطقة إقليمية. ويمكن أيضا النظر في العمل بنظام تناوب العضوية بالتعاقب بحيث لا تترك جميع البلدان اللجنة في وقت واحد.

التحدي: وضع الصندوق الإنمائي للمرأة في مركز يمكنه من المشاركة في عمليات صنع القرار الرفيعة المستوى، ولا سيما فيما يتعلق بعملية إصلاح الأمم المتحدة والأهداف الإنمائية للألفية.

٢-٣-٣ تطور موارد الصندوق الإنمائي للمرأة

٤٧ - كما يتبين من الشكل ٢، نمت موارد الصندوق الإنمائي للمرأة من نحو خمسة ملايين دولار في عام ١٩٨٣ إلى نحو ٣٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٣، فيما وصلت جملة موارده الأساسية في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٢ مليون دولار.

كما يبين المرفق ٢ نمو موارد الصندوق الإنمائي للمرأة حسب البلدان.

٤٨ - والقيود المفروضة على نمو الموارد تؤثر على سائر جوانب عمل الصندوق الإنمائي للمرأة التي وردت مناقشتها في هذا التقرير. ولضمان الوصول إلى القواعد والاستجابة للطلبات، ولتأمين الوضع المطلوب للصندوق الإنمائي للمرأة للمشاركة في المنتدى الرفيعة المستوى للدعوة لصالح المساواة بين الجنسين، ولتمكين الصندوق الإنمائي للمرأة من المشاركة على قدم المساواة مع البرامج والصناديق الأخرى في التنسيق المشترك بين الوكالات، فإن من الضروري للغاية زيادة موارده.

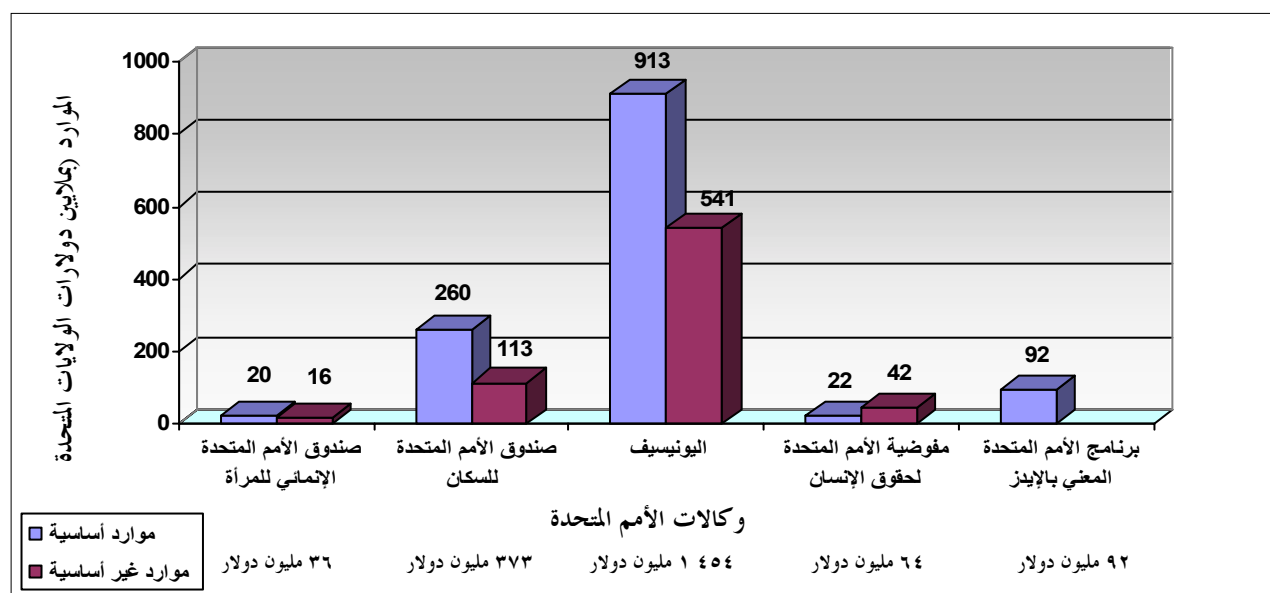
٤٩ - كما يدرك الفريق الاستشاري أن الموارد يمكن أن تأتي من مصادر كثيرة ومختلفة. ويمكن أن يقوم المانحون الثنائون بزيادة استثماراتهم في المساواة بين الجنسين وفي قدرة الصندوق الإنمائي للمرأة على تعزيز عمل الأمم المتحدة في هذا المجال. وعلى هدي نموذج برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، يمكن أيضا توسيع قاعدة الموارد بدعم برجة المساواة بين الجنسين مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تخصص موارد مالية متزايدة يقدم لها الصندوق الإنمائي للمرأة التنسيق وخدمات المساعدة التقنية. ويمكن أيضا استكشاف مصادر تمويل مبتكرة أخرى.

التحدي: تمويل الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق الإنمائي للمرأة تمويلا كاملا للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وضمان نمو الموارد بالقدر الذي يتناسب مع مسؤولياته وفرصه.

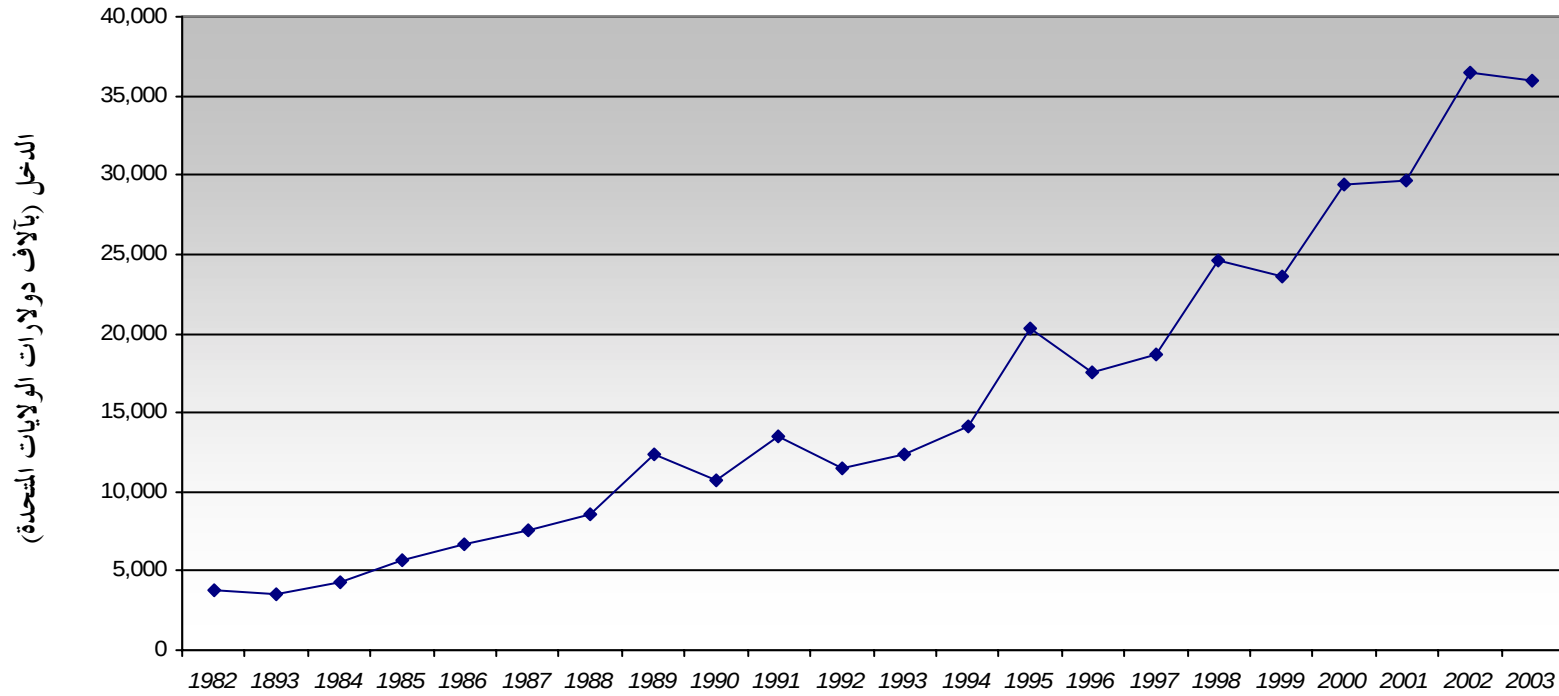
٥٠ - يبين الشكل ١ موارد الصندوق الإنمائي للمرأة بالمقارنة بموارد منظمات أخرى منتقاة بالأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢.

الشكل ١

جملة الموارد في عام ٢٠٠٢



الشكل ٢
نمو إجمالي موارد الصندوق الإنمائي للمرأة



المصدر: التقرير السنوي؛ تدفق الموارد الفعلية/تدفق موارد الميزانية (١٩٨٩-٢٠٠٣)؛ ورقة اللجنة الاستشارية (UNIFEM/CC22/7.b.i) (١٩٨٢-١٩٨٨) والتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة.

ملاحظة: تعزى الزيادة في مستوى موارد عام ١٩٩٥ إلى مساهمة قدمتها الحكومة الهولندية مرة واحدة لسد العجز المالي في ذلك الوقت.

٤-٢ تحديات أخرى: غموض العلاقة بين الهيكل المعني بالمساواة بين الجنسين والفئات المستهدفة الرئيسية

١-٤-٢ العلاقة مع الهيكل المعني بالمساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة

٥١ - بالرغم من أن لجميع الكيانات الداخلة في الهيكل المعني بالمساواة بين الجنسين وظائفها الخاصة بها في تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، لا تظهر دائما أوجه التكامل بين هذه الوظائف، وتلزم الحاجة إلى تحسين علاقات العمل بينها.

وقد قال موظف بالأمم المتحدة إنه ”ينبغي تقليل المنافسة على المسائل الصغيرة المتعلقة بالنفوذ، بينما ينبغي زيادة المساهمة التعاونية في المجال الشاسع المتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين“

٥٢ - وخلافا لصندوق الأمم المتحدة للسكان أو اليونيسيف، اللذين لهما أدوار قيادية واضحة معترف بها في إطار العمليات الحكومية الدولية والمعارية الرئيسية فيما يتعلق بعملهما (مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية أو اليونيسيف ولجنة حقوق الطفل)، ليست لدى الصندوق الإنمائي للمرأة أية مسؤوليات ”رسمية“ متعلقة بعملية بيجين، أو اللجنة المعنية بوضع المرأة أو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهذا أمر مربك للدول الأعضاء وللأمم المتحدة وشركاء المجتمع المدني والمهنيين، الذين يتوقعون أو يكون للصندوق الإنمائي للمرأة تأثير فريد في هذه العمليات.

٥٣ - وتواجه الكيانات الداخلة في الهيكل المعني بالمساواة بين الجنسين ثلاث مجموعات أخرى من الظروف التي تعمل عادة على زيادة تعقيد علاقاتها، وهي تمثل فيما يلي:

- تتضاؤل موارد وسلطة الكيانات المعنية بالمساواة بين الجنسين إلى حد يكبد البلدان والمجتمعات التي ينبغي خدمتها خسائر فادحة نتيجة ضياع الفرص.
- نتيجة لتعميم المنظور الجنساني، يخلق رؤية للمساواة بين الجنسين على أنها شأن يهم كل إنسان دون زيادة تذكر في الدعم التقني أو التدريب، شاعت الحيرة بشأن ضرورة الخبرة التقنية وقيمتها.

- بالرغم من أن نحو ٣٠٠ ١ فرد يدرجون المساواة بين الجنسين ضمن اختصاصاتهم حسبما يفيد مسح أجراه الصندوق الإنمائي للمرأة/البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٢ وأن هناك قرابة ١٠٠٠ منهم يعملون بصفة جهات وصل للشؤون الجنسانية، تبين من دراسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠١ أنهم موظفون صغار نسبيا وقليلو الخبرة التقنية ويتعاملون مع موضوع الجنسانية بوصفه عنصرا واحدا ضمن

حافطة ضخمة. ويعطي تعيينهم انطبعا بأن هناك شبكة كبيرة الحجم، ولكنها شبكة ضعيفة.

٥٤ - ويلاحظ الفريق الاستشاري أن وجود تجزئة هيكلية دون أدوار محددة بشكل واضح عادة ما يؤدي إلى زيادة إضعاف الوضع الجماعي للكيانات المعنية بالمساواة بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة. ويحث الفريق الاستشاري اللجنة الاستشارية على القيام بدور رئيسي في تيسير حل هذه المسألة. وهذا يمكن أن يأخذ شكل استعراض للهيكل المعني بالمساواة بين الجنسين بمنظومة الأمم المتحدة لتحديد المهام والمسؤوليات تحديدا أفضل.

التحدي: المساهمة البناءة في إقامة هيكل للمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة يكون أكثر توحيدا وتنسيقا وتكاملا وتعاونًا.

٢-٤-٢ العلاقة بالفئات المستهدفة الرئيسية

٥٥ - للصندوق الإنمائي للمرأة ثلاث فئات مستهدفة، هي بالتحديد: (أ) الدول الأعضاء، بما في ذلك بلدان البرنامج والبلدان المانحة؛ (ب) المنظمات والشبكات النسائية؛ و (ج) كيانات الأمم المتحدة. وقد سبق مناقشة أمر كيانات الأمم المتحدة. وهذا الفرع يناقش أمر الدول الأعضاء والمنظمات النسائية.

العلاقة مع الدول الأعضاء

٥٦ - وتفيد ولاية الصندوق الإنمائي للمرأة على نحو واضح بأن برنامجه يوضع على نحو يتماشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية. وتمثل التزامات الدول الأعضاء في إطار منهاج عمل بيجين، والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخطط العمل الإقليمية والوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، الثوابت الرئيسية التي يضع الصندوق توجهاته البرنامجية في ضوءها.

٥٧ - وعلى نحو ما يرد في مجمل هذا التقرير، فإن قدرة الصندوق على تزويد بلدان البرنامج بالدعم والخبرة التقنيين تتسم بالمحدودية بسبب موارده وتواضع شبكته الميدانية. وتتوقف قدرة الصندوق على الاستجابة لطلبات بلدان البرنامج للحصول على مشورته على عدد محدود من الموظفين، كما تعتمد، في غالب الأحيان، على توافر الأموال المخصصة لمشاريع محددة في إطار ترتيبات تقاسم التكاليف.

٥٨ - ويوصي الفريق الاستشاري بتحسين رؤية الصندوق في الساحة الحكومية الدولية بمزيد من التفاعل المنتظم في إطار المنتديات العديدة. وتمثل اللجنة الاستشارية التابعة للصندوق، والمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومختلف لجان الجمعية العامة، المنافذ الرئيسية المنطقية للتعريف بعمل الصندوق والالتزام به على نحو أكبر.

ويقول صاحب السعادة إينونغي ميكوسيتا - ليوانيك، سفير زامبيا في الولايات المتحدة إن الصندوق يتفرد بتركيزه على المرأة. فهو قطعاً يكتسي صبغة حاسمة في إضفاء المصداقية على قضايا المرأة في الحوار المتعلق بالسياسات على الصعيد المحلي، لأنه ينطلق في عمله من أطر عالمية ويحظى بسمعة حسنة. ولن يتأتى لو كالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة أن تقوم بذلك بنفس الدرجة من الاقتدار.

علاقة الصندوق بالشبكات النسائية

٥٩ - دعت الدول الأعضاء كيانات الأمم المتحدة إلى الانتقال إلى الحوار المتعلق بالسياسات في المراحل التمهيديّة والابتعاد عن المشاريع. ويقيم الصندوق علاقات مع المجتمع المدني في إطار دوره في التأثير في السياسات، في سياق يشهد تطور التفكير في العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وذلك رغم محدودية موارده ووجوده.

٦٠ - ويرهن عمل الصندوق على أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني كاستراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين يتعزز بالتفاعل القوي مع الشبكات النسائية ومع الأوساط المناصرة لحقوق المرأة على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. إن الشبكات والحركات النسائية قد أصبحت في الكثير من الأحيان تتولى دور الرصد وتقديم المساعدة التقنية وكفالة استمرار الدعوة إلى التنفيذ والمساءلة، بعد تحليل المسائل الجنسانية وتنقيح السياسات مراعاة للشواغل الجنسانية. وهذه العملية تتعزز بفضل قدرة الصندوق على الجمع بين الشبكات النسائية والشركاء الحكوميين والشركاء التابعين للأمم المتحدة.

٦١ - ونظراً لتقلص قدرة الصندوق على توفير الدعم المباشر للمنظمات النسائية، تضمنت المناقشات المتعلقة بهذا التقييم اقتراحاً لوضع آلية أكثر تنظيماً لأجل مراعاة أعمال ووجهات نظر الشبكات النسائية في التخطيط الاستراتيجي للصندوق بطريقة منهجية. ويأتي هذا

الاقتراح في سياق عدد من الجهود المماثلة التي تبذلها منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة على نحو ما يرد في الفصل التالي.

التحدي: كفالة استجابة الأمم المتحدة لوجهات نظر النساء والشبكات النسائية على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، بزيادة إسهاماتها في استراتيجيات الصندوق وتوجهاته البرنامجية.

الفرع ٣ - خيارات لمواجهة التحديات

١-٣ النماذج البديلة

٦٢ - عين الفرع ٢، ستة تحديات محددة يواجهها الصندوق، هي كالتالي:

- **الهيكل:** بلوغ مستويات ملائمة وذات تكلفة فعالة فيما يتعلق بالوجود القطري و/أو القدرة على إسداء المشورة في الوقت المناسب بما يتيح مشاركة ملموسة في الحوار والتنسيق المتعلقين بالسياسات، على أن يزيد ذلك تدريجياً في المواقع الاستراتيجية المختارة من خلال ترتيبات مبتكرة.
- **الاستقلال:** تحقيق استقلال الصندوق مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز وتوضيح التعاون المفيد على النطاق البرنامجي مع البرنامج الإنمائي، وكذا مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسق المقيم، من خلال مدير البرنامج.
- **الوضع:** تحديد موقع للصندوق يساعده على المساهمة في عمليات اتخاذ القرار الرفيعة المستوى، لا سيما في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة والأهداف الإنمائية للألفية.
- **الموارد:** توفير تمويل كامل للإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ للصندوق وكفالة نمو موارده على نحو يتناسب ومسؤولياته وفرصه.
- **هيكل المساواة بين الجنسين:** المساهمة البناءة في إرساء هيكل للمساواة بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة، يتسم بمزيد من التوحيد والتنسيق ويقوم على التكامل والتعاون.

- **الفئات المستهدفة الرئيسية:** كفالة الاستجابة لبلدان البرنامج ووجهات نظر النساء والشبكات النسائية على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري لتعزيز دور الصندوق باعتباره أداة وصل وجمع.

وقال روبرتو بيسيو، مدير معهد العالم الثالث، بأوروغواي، إنه إذا لم يكن في مقدور الأمم المتحدة أن تفي بالجوانب الجنسانية، رغم ما تحظى به من تأييد شفوي بالإجماع، فكيف سيكون بوسع الجمهور أن يتوقع منها أن تفي بجدول أعمال يعنى بحقوق الإنسان والتنمية ويركز على الناس؟ لقد ظلت النساء نصيرات قويات للأمم المتحدة عموماً، وقد آن الأوان لأن تقوم الأمم المتحدة برد الجميل.

٦٣ - وقد درس الفريق الاستشاري، أثناء نظره في سبل التصدي لهذه التحديات، عدداً من النماذج البديلة داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يلي:

- **مفوضية حقوق الإنسان،** وذلك نظراً لولايتها المتمثلة في تعميم مراعاة (نهج لحقوق الإنسان) في سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة.
 - **البرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)،** نظراً لتركيزه القوي على تعزيز الإجراءات المتخذة في ميدان يكتسي صبغة عاجلة، من خلال الشراكة والتعاون المنسقين فيما بين الوكالات.
 - **اليونيسيف،** بسبب مناصرتها لمصالح فئة محددة من السكان (الأطفال)، ونظراً لسياستها القوية ودورها التنفيذي على الصعيدين الإقليمي والقطري.
 - **صندوق الأمم المتحدة للسكان،** بسبب أصله كصندوق معاون للبرنامج الإنمائي وتطوره إلى صندوق مستقل بذاته.
- ٦٤ - وأوضح استعراض هذه النماذج البديلة ما يلي:
- تبين تجربة صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ثمة إمكانية للاتجاه نحو تعزيز الاستقلال مع الإبقاء في الوقت ذاته على علاقة قوية مع البرنامج الإنمائي.

- يدل وضع مفوضية حقوق الإنسان وهيكمل المشروع المشترك لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز (ويشتمل الأخير على أفرقة مواضيعية إلزامية على الصعيد القطري) على ترتيبات مبتكرة لتحقيق نفوذ أكبر وتوسيع الوجود القطري من خلال العمل المركز في نظام المنسق المقيم.
- تبين كل الوكالات المشمولة بالدراسة أن وجود كيان مرئي وذو موقع جيد يمثل أحد المستلزمات لقيادة نهج منسق للأمم المتحدة بشأن مسألة معينة.
- لكل وكالة نموذجها للعمل النشط مع منظمات المجتمع المدني.

٢-٣ اقتراحات لتقوية الصندوق الإنمائي للمرأة

٦٥ - يقترح الفريق الاستشاري نهجا مزدوجا لتعزيز الصندوق. ويقتضي ذلك النهج، أولا، أن تتصدى الدول الأعضاء للتحديات التي تواجه الصندوق، وذلك بتمكينه من القيام تدريجيا باتباع اتجاه مماثل لاتجاه صندوق الأمم المتحدة للسكان، على أن يجري تغييره وفقا لعملية إصلاح الأمم المتحدة.

٦٦ - كما يقتضي، ثانيا، اتخاذ عدد من الإجراءات القصيرة والمتوسطة الأجل لتحسين قدرة الصندوق على الوفاء بولايته الحالية. وهذه الخطوات، التي ترد في الجدول ٢ أدناه، هي بمثابة اقتراحات أولية، ويتعين على لجنة التنسيق أن تدقق تفاصيلها. أما الهدف الأساسي من جميع الإجراءات المقترحة فيتمثل في تعزيز الفعالية حيثما لزم أكثر، على الصعيد القطري. ويمكن الإعلان عن الاقتراحات القصيرة الأجل خلال استعراض منهاج عمل بيجين بعد عشر سنوات (في آذار/مارس ٢٠٠٥)، والاستفادة من هذا الزخم لتعبئة الدعم العريض القاعدة لتقوية الصندوق.

٦٧ - من الخطوات المقترحة، يلقي الفريق الاستشاري الضوء على اثنتين ويمكن للجنة التنسيق أن تثيرهما مع مدير البرنامج الإنمائي لاتخاذ إجراءات فورية بشأنهما، وهما:

- التصدي للنقص في وضع الصندوق برفع رتبة وظيفة المدير التنفيذي إلى أمين عام مساعد، بحيث يتسنى للصندوق أن يوفر باستمرار الخبرة والقيادة المتعلقةين بالمساواة بين الجنسين في ذات ميادين اتخاذ القرار التي تدعوه ولايته إلى التأثير فيها؛

• القيام، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بإنشطة مسؤوليات واضحة للصندوق في قيادة التنسيق والجوانب التقنية لدعم المساواة بين الجنسين في العمليات المضطلع بها على الصعيد الميداني - بما في ذلك ما يتعلق بالتقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأهداف الإنمائية للألفية، وورقات استراتيجيات الحد من الفقر - وتزويده بالموارد الكافية لتحمل تلك المسؤوليات. وسيشمل ذلك أيضا توسيع الوجود الميداني للصندوق بترتيبات مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة مع البرنامج الإنمائي وغيره من منظمات الأمم المتحدة.

٦٨ - وبالإضافة إلى ذلك، يرى أعضاء الفريق الاستشاري أن من المهم للجنة التنسيق أن تكفل تركيز الدول الأعضاء أيضا على ما يلي:

- كفالة قيام الدول الأعضاء بتوفير التمويل الكامل للإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛
- كفالة الاستقلال الإداري، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز الصلة البرنامجية مع البرنامج الإنمائي وغيره من منظمات الأمم المتحدة؛
- إضفاء مزيد من الوضوح على ميادين الميزة النسبية للصندوق تجاه هيكل الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين في جانب وضع المعايير والجانب التنفيذي؛
- تصميم هياكل استشارية أو هياكل أخرى توفر للشبكات النسائية طرقا أكثر منهجية للمساهمة بوجهات نظرها في تخطيط أنشطة الصندوق.

الإجراءات الطويلة الأجل

٦٩ - في الأجل الطويل، سيكفل نمو الموارد المتاحة لكيانات المساواة بين الجنسين زيادة إمكانية الوصول إلى القيادة التقنية، وآليات المساءلة، والرصد داخل الأمم المتحدة، فضلا عن زيادة إمكانية الوصول إليها من قبل الدول الأعضاء وفقا لالتزاماتها. ويمكن لجهة مناصرة للمساواة بين الجنسين وبإمكانها أن تشارك على قدم المساواة مع برامج الأمم المتحدة وصناديقها، أن تستفيد من دعم قيمته ١٠٠ مليون دولار على الأقل بحلول عام ٢٠١٥ ووفقا لنتائج استعراضات التقدم المحرز في تنفيذ منهاج العمل.

٧٠ - ويجب مواءمة العلاقات القائمة بين مكتب المستشار الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة والصندوق الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والوحدات المعنية بالمسائل الجنسانية، على أساس مجالات ميزتها النسبية كل على حدة، في سياق زيادة الوضوح بشأن المهام التي يتعين الاضطلاع بها في مجال تعميم مراعاة المسائل الجنسانية. ويعد إيجاد هيكل لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، يكون قويا وموحدا وله برامج مهمة، واحدا من الخطوات المهمة لتحقيق هذه الرؤية.

٧١ - وسيكون من المهم أن يجري دوريا تقييم مدى استمرار مناسبة التدابير المقترحة في هذا التقرير للاحتياجات المتواصلة على الأوجه الأكمّل. وينبغي أن يعمل الصندوق، وإلى جانبه الكيانات الأخرى المعنية بالمساواة بين الجنسين، على الدعوة لهذا النوع من التقييم ونشره بصورة منتظمة.

الجدول ٢

الإجراءات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل لتمكين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من الوفاء بولايته

التحديات	الإجراءات القصيرة الأجل ^(١٥) - حتى عام ٢٠٠٧	الإجراءات المتوسطة الأجل ^(١٦) - ٢٠٠٧-٢٠١٠
التحدي الأول الهيكل	تكلفة منخفضة - العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبلوغ الطاقة القصوى للمشاركة - مع الحفاظ على استقلالية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - وذلك من خلال تعاون استراتيجي فيما بين مكاتبهما الإقليمية (مثل المراكز الإقليمية للبرنامج الإنمائي ومكاتب البرامج دون الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة). - تطوير المبادئ التوجيهية المنقحة لعام ٢٠٠٤ لزيادة توضيح المدى الذي يشمل تفويض السلطة.	تكلفة منخفضة تقوم الدول الأعضاء والمؤسسات الشقيقة في منظومة الأمم المتحدة بتمكين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من وضع ترتيبات تمثيلية مبتكرة في مزيد من البلدان، بوسائل تشمل انتداب موظفين، ومكاتب المشاريع، وغير ذلك من الوسائل.

(١٥) بعض الإجراءات القصيرة الأجل يشار إليها في أكثر من تحد واحد، وهي واردة بالخط العريض.

(١٦) بعض الإجراءات متوسطة الأجل يشار إليها في أكثر من تحد واحد، وهي واردة بالخط العريض.

التحديات	الإجراءات القصيرة الأجل ^(١٥) - حتى عام ٢٠٠٧	الإجراءات المتوسطة الأجل ^(١٦) - ٢٠٠٧-٢٠١٠
التحدي الثاني الاستقلالية/السلطة	تكلفة منخفضة • العمل مع البرنامج الإنمائي لخفض تكاليف المعاملات، وزيادة المرونة وضمان مساءلة مدير البرنامج. وإنشاء لجنة للإشراف تابعة للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ولجان تابعة للصندوق الإنمائي للمرأة تعنى بالعقود والتعيينات والترويج. • الموافقة على آلية اعتماد وطنية وإقليمية لشعب التوظيف والتنسيق التابعة للصندوق الإنمائي للمرأة قائمة على اتفاق تعاون أساسي موحد. (الوضع، الهيكل) • يبقى البرنامج الإنمائي مسؤولاً عن ولاية وعن مسؤوليته بشأن المساواة بين الجنسين، مع كون الصندوق الإنمائي للمرأة بمثابة مقصده الأول للمساعدة بالخبراء على أساس استرداد تكلفتها ولتنفيذ المشاريع حسب الاقتضاء. (الموارد، الهيكل) تكلفة منخفضة • يحشد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في إطار العملية الحكومية الدولية دعماً عريض القاعدة لإنشاء صندوق قوي للمرأة تابع للأمم المتحدة أثناء اجتماعات بيجين + ١٠ سنوات (آذار/مارس ٢٠٠٥). • يضطلع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بمجموعة مختارة من الأنشطة تجعله في مقدمة مقدمي ومنسقي المعرفة التابعين للأمم المتحدة فيما يخص الابتكار في سبيل المساواة بين الجنسين على المستوى التنفيذي: مثل عقد دورة سنوية للمنسقين المقيمين عن الابتكارات في مجال المساواة بين الجنسين؛ وإصدار نشرة نصف سنوية تستعرض التقدم الذي أحرزته منظمات الأمم المتحدة في الاستجابة على المستوى التنفيذي للالتزامات في مجال المساواة بين الجنسين، إلخ. • يعمل مدير البرنامج من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتمكين الصندوق الإنمائي للمرأة	تكلفة منعدمة • النظر في إمكانية قيام المجلس التنفيذي المشترك بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية والصندوق الإنمائي للمرأة بكفالة إيلاء الدول الأعضاء العمل والشراكة بشأن المساواة بين الجنسين في الأنشطة التنفيذية العناية الكاملة والواجبة.

التحديات	الإجراءات القصيرة الأجل ^(١٥) - حتى عام ٢٠٠٧	الإجراءات المتوسطة الأجل ^(١٦) - ٢٠٠٧-٢٠١٠
	من تقدم خبرته التقنية وقدراته التنسيقية لتحسين البرمجة في مجال المساواة بين الجنسين (تطوير نموذج مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، للإجراء الثاني). وقد يشمل ذلك إعادة إنشاء الفريق الفرعي المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بحيث يكون الصندوق الإنمائي للمرأة بمثابة منسق الأفارقة العاملة، مع جعل مسألة الأفارقة المواضيعية الجنسانية إجبارية وتشجيع المنسقين المقيمين على إتاحة الموارد لها (تطوير نموذج برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)، ووضع مؤشرات مشتركة لتعقب التقدم الذي يحرزه فريق الأمم المتحدة القطري بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وما إلى ذلك من التدابير.	
التحدي الثالث الوضع • حصول الصندوق الإنمائي للمرأة على مقعد في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بصفة مراقب على أقل تقدير، لتقديم الدراية الفنية المستمرة بشأن المساواة بين الجنسين. • يكون الصندوق الإنمائي للمرأة مراقبا، على أقل تقدير، في اللجنة التنفيذية للسلام والأمن.	تكلفة منعدمة • ضمان مشاركة للصندوق الإنمائي للمرأة في آليات التنسيق الرفيعة المستوى. تكلفة منخفضة • استحداث منصب مدير تنفيذي للصندوق الإنمائي للمرأة، برتبة الأمين العام المساعد. • ضمان مشاركة الصندوق الإنمائي للمرأة في برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كمشارك رسمي في الرعاية. • يكون لكل عضو في لجنة التنسيق "بديل"، والأخذ بنموذج التدرج في العضوية.	
تكلفة منخفضة • تعتمد الدول الأعضاء تكبير الصناديق التابعة للصندوق الإنمائي للمرأة، بما يتناسب مع الولاية المقررة.	تكلفة منعدمة • التحفيز على حشد المزيد من الموارد عن طريق النهوض بحزم بالبرمجة المشتركة بين المراكز الإقليمية للبرنامج الإنمائي ومكاتب البرامج الإقليمية للصندوق الإنمائي للمرأة، وكذلك الشراكات مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. • ينفذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة برمجة البرنامج الإنمائي بشأن المساواة بين الجنسين في مجالات الميزة النسبية.	التحدي الرابع الموارد

التحديات	الإجراءات القصيرة الأجل ^(١٥) - حتى عام ٢٠٠٧	الإجراءات المتوسطة الأجل ^(١٦) - ٢٠٠٧-٢٠١٠
	• تعتمد وكالات الأمم المتحدة الشقيقة على الصندوق الإنمائي للمرأة وتعيد تسديد التكاليف المستحقة له لقاء خدماته في مجال الخبرات التقنية وتنفيذ المشاريع لكي تستكمل هذه الوكالات مواردها. تكلفة منخفضة • تمول الدول الأعضاء الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق الإنمائي للمرأة تمويلًا كاملاً حتى عام ٢٠٠٧. • يخصص البرنامج الإنمائي سنوياً مبلغاً متفقاً عليه (على أساس تخطيط وميزنة برنامجين مشتركين) ليعتهد الصندوق الإنمائي للمرأة بتوسيع نطاق البرمجة ونوعيتها، في المكاتب القطرية وفي الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، في مجال المساواة بين الجنسين.	
التحدي الخامس هيكل الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين	تكلفة معدومة • تيسر لجنة التنسيق حسن فهم الميزة النسبية للصندوق الإنمائي للمرأة ولشعبة النهوض بالمرأة لضمان إسهام كل منهما بتجربته في العمليات الحكومية الدولية وفي الميدان بأنجع أسلوب ممكن. تكلفة منخفضة • إسناد دور ريادي تقني للصندوق الإنمائي للمرأة ليتسنى له تقديم دعم شامل للمبادرات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستوى القطري (كتحسين لكل واحد من الالتزامات التي قطعتها الأمم المتحدة وليس بديلاً عنها)، مع توفير الموارد الملائمة لدعم هذا الدور.	تكلفة معدومة/تكلفة منخفضة • الاضطلاع باستعراض رفيع المستوى لهيكل المساواة بين الجنسين ومساهمته الجماعية في بلوغ غايات القرن الحادي والعشرين، بهدف توضيح الأدوار، وتسوية التوترات، وتحسين الأثر الجماعي.
التحدي السادس الحركات النسائية	تكلفة منخفضة • إضفاء الطابع الرسمي على مشاركة الشبكات النسائية والمنظمات غير الحكومية في تقديم المشورة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على كل من الصعيد العالمي، والإقليمي، والمحلي.	

المرفق ١: تطور ولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (قرارات الجمعية العامة والمجلس التنفيذي)

القرار	النص	الدلالة
قرار الجمعية ١٣٣/٣١ ١٩٧٦	ينبغي الانتفاع من موارد الصندوق في استكمال ما يجري في المجالات التالية من أنشطة ترمي إلى تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم (المؤتمر الأول) مع إعطاء الأولوية للبرامج والمشاريع المتصلة بالموضوع في أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والجزرية من بين البلدان النامية؛ وهي ذات ستة معايير: ١' التعاون التقني؛ ٢' وضع البرامج الإقليمية أو تقويتها؛ ٣' وضع برامج مشتركة فيما بين المنظمات وتنفيذها؛ ٤' أعمال البحث وجمع البيانات وتحليلها فيما يتصل بـ '١' و '٢' و '٣'؛ ٥' تقديم الدعم لوسائل الاتصال والاضطلاع بأنشطة إعلامية؛ ٦' المرأة الريفية، والمرأة الفقيرة في المناطق الحضرية والفئات النسائية الأخرى المهمشة.	- قرار مؤسس - توصيف واضح لمجالات التركيز القطري، لا سيما في البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية وأقل البلدان نمواً - توكيد واضح على التعاون التقني، والتركيز الإقليمي
قرار الجمعية ١٢٥/٣٩ ١٩٨٤	تستخدم موارد الصندوق أساساً في مجالين من المجالات ذات الأولوية: أولاً، لاستخدامها كعامل حفاز، بهدف ضمان الاشتراك المناسب للمرأة في صميم الأنشطة الإنمائية، بصورة متكررة قدر الإمكان في المراحل السابقة على الاستثمار؛ ثانياً، تدعيم الأنشطة المبتكرة والتجريبية التي تفيد المرأة بما يتمشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية.	- المحفز - الطابع الابتكاري والتجريبي - ضمان المشاركة المناسبة للمرأة في صميم الأنشطة الإنمائية
قرار الجمعية ١٠٢/٤٣ ١٩٨٨	تؤكد على أهمية التعزيز المتواصل لقدرات الصندوق التقنية والمالية لتمكينه من الحفاظ على نمجه المرنة وتعزيزها من أجل دعم الأنشطة المضطلع بها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بما فيها أنشطة اللجان الإقليمية وأنشطة شعبة النهوض بالمرأة التابعة في مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة.	دعم أنشطة اللجان الإقليمية وشعبة النهوض بالمرأة

القرار	النص	الدلالة
قرار الجمعية ٧٤/٤٤ ١٩٨٩	تسلم بمبادرات الصندوق العامة الرامية إلى مساعدة الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة والوزارات المعنية بالتخطيط وغيرها من الوزارات ذات الصلة على إدماج شواغل المرأة في البرامج الإنمائية، وضمان إشراكها فيها على جميع الأصعدة.	• دعم الأجهزة الوطنية
قرار الجمعية ١٢٨/٤٥ ١٩٩٠	تؤكد على مكانة الصندوق بوصفه قاعدة موارد متخصصة للتعاون الإنمائي تستخدم كأداة وصل بين احتياجات النساء وأمنيهن والموارد والبرامج والسياسات الرامية إلى تنميتهن الاقتصادية. تشجع الصندوق في الجهود التي يبذلها لتوثيق وتقاسم خبراته في سياق زيادة التشديد على بعد التنمية البشرية في التعاون التقني.	• "أداة وصل" بين 'احتياجات وأمنيهن النساء' والموارد والبرامج والسياسات الرامية إلى تنميتهن الاقتصادية • بعد التنمية البشرية
قرار الجمعية ٩٧/٤٦ ١٩٩١	تؤيد الدور الذي يقوم به الصندوق في تعزيز الأهمية الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي للمرأة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥.	• تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية
قرار الجمعية ١٠٧/٤٨ ١٩٩٣	تشجع أيضا الصندوق على مواصلة دعمه للمبادرات الخاصة بالمرأة في مجال السياسة، لا سيما ضمن إطار عملية التحول إلى الديمقراطية، في البلدان النامية؛	• التسليم بدور المؤتمر العالمي في مجال الدعوة • إبراز مجالين إضافيين للعمل، هما: المرأة في السياسة والعنف ضد المرأة
	ترحب بمبادرات الصندوق للدعوة، بما في ذلك مساهمته ومشاركته في متابعة جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى مكافحة العنف الموجه ضد المرأة؛	• الترحيب بمذكرة التفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتعيين مستشار في إدارة الشؤون الإنسانية
	وترحب أيضا بتعيين مستشار من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة؛	
	وتثني على الصندوق لتوقيعه مؤخرا مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من شأنها أن تساهم في إيجاد حلول مجدية ودائمة لمشكلة النساء والأطفال اللاجئين؛ وتؤيد الدور الذي يضطلع به الصندوق في ترويج الأهمية الاستراتيجية لتمكين المرأة؛	
قرار الجمعية ١٦٦/٥٠ ١٩٩٥	تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينظر في إمكانية إنشاء صندوق استثماري ... للقضاء على العنف ضد المرأة.	• إنشاء صندوق استثماري للقضاء على العنف ضد المرأة، ضمن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

القرار	النص	الدلالة
DP/98/2 ١٩٩٨	يحيط علما كذلك بالنتيجة التي تم التوصل إليها مؤخرا والتي مفادها أن الصندوق الإنمائي للمرأة يمكن أن يمارس العمل في أوروبا الشرقية (ورابطة الدول المستقلة) ... ويطلب إلى الصندوق أن يأخذ في الاعتبار تلك النتيجة في إطار خطة أعماله واستراتيجيته.	الولاية الممنوحة للصندوق للعمل في أوروبا ورابطة الدول المستقلة
قرار الجمعية ١٣٦/٥٤ ٢٠٠٠	ترحب بالإسهامات التي يقدمها الصندوق في دعم (مختلف الكيانات) من أجل صياغة وتنفيذ أنشطة تشجع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع التركيز على ثلاثة مجالات مواضيعية، هي: تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في الحكم والقيادة، وتشجيع حقوق الإنسان للمرأة والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. تشجع الصندوق على مواصلة تقديم المساعدة للحكومات على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين على جميع الصعد، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني، وبصفة خاصة المنظمات النسائية؛ تطلب إلى الصندوق أن يواصل، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، الأنشطة التي يضطلع بها لزيادة التوعية بالمرأة في حالات الصراع المسلح والمساهمة في تعزيز قدراتها وأن يساهم في تشجيع إدماج المنظور الجنساني في جميع أنشطة بناء السلام، بما في ذلك عن طريق دعم مشاركة المرأة بشكل كامل ومتساو على جميع المستويات في جميع المنتديات؛ تطلب أيضا إلى الصندوق أن يواصل بذل جهوده من أجل تعميم المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وخاصة عن طريق قيامه بعقد اجتماعات لمجموعات مواضيعية مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالجنسانية لدعم نظام المنسق المقيم؛	الأنشطة التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وللمرة الأولى يستخدم مفهوم المساواة بين الجنسين في تحديد الولاية. - تؤيد المجالات المواضيعية الثلاثة التي يضطلع بها الصندوق الإنمائي للمرأة. - تؤيد الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. - تؤيد النشاط الذي يضطلع به الصندوق الإنمائي للمرأة في تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين، بواسطة تنظيم مجموعات مواضيعية مشتركة بين الوكالات في إطار نظام المنسق الدائم. - تؤيد النشاط الذي يضطلع به الصندوق الإنمائي للمرأة في بناء السلام. يرجى الانتباه إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن الأبعاد الجنسانية فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، وقد اتخذ في سنة ٢٠٠٠ أيضا.
DP/2001/2 ٢٠٠١	يعيد أيضا تأكيد دور الصندوق الإنمائي للمرأة في تعزيز تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في جميع الأنشطة التنفيذية المضطلع بها بغرض تطوير منظومة الأمم المتحدة، في سياق نظام المنسق المقيم وبخاصة في إطار عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛	الولاية المتمثلة في تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في إطار التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

القرار	النص	الدلالة
قرار الجمعية ١٣٠/٥٦ ٢٠٠٢	تشجع الصندوق على مواصلة مساهمته في كفالة إدماج المنظور الجنساني في نهج شامل لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على جميع مستويات المجالات المواضيعية الثلاثة للصندوق، ولا سيما في متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، مع التأسيس على شراكاته داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ تشجع أيضا الصندوق على دعم وضع أو تعزيز آليات لزيادة المساءلة عن المساواة بين الجنسين، بناء على طلب البلدان، بما في ذلك عن طريق بناء قدرة الحكومات على إجراء تحليل للميزانية يستجيب للمنظور الجنساني؛ ترحب بدور الصندوق في تعزيز الأهمية الاستراتيجية لتمكين المرأة في جميع المناطق التي يعمل فيها، وتلاحظ مع التقدير أنشطة البرنامج المعززة للصندوق في منطقة أفريقيا؛	• فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). • ميزنة المنظور الجنساني من أجل تعزيز المساءلة. • تجديد التشديد على العمل في أفريقيا.
DP/2002/20 لسنة ٢٠٠٢	يسلم بالتقدم المتواصل الذي يحرزها الصندوق الإنمائي للمرأة بتحويله إلى مركز للتفوق في نطاق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي المعني بتعزيز تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، بما ينسجم مع ولايته المنصوص عليها في القرار ١٢٥/٣٩، وبحث، في هذا الصدد، على أن يكون للصندوق الإنمائي للمرأة تمثيل أكبر في المنتديات الحكومية الدولية؛ بحث بوجه خاص الصندوق الإنمائي للمرأة على العمل على نحو وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبرنامج الإنمائي لكفالة الاعتراف بالأبعاد الجنسانية لجميع الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية، وإدراجها ضمن الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة؛	• بحث على تمثيل أكبر للصندوق الإنمائي للمرأة في المنتديات الحكومية الدولية. • أن يكفل الصندوق الإنمائي للمرأة إدماج الأبعاد الجنسانية لكل الأهداف الإنمائية للألفية في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. • أن يدرج الصندوق الإنمائي للمرأة في خطة استراتيجية وأعماله استراتيجية لمعالجة الثغرات التي يعاني منها في ما يتعلق بتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين. • أن يتعاون الصندوق الإنمائي للمرأة والبرنامج الإنمائي في دعم نظام المنسق المقيم.

القرار	النص	الدلالة
	يشير إلى التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ٢٠٠١، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج ويطلب، بالإشارة إلى مقرره ٨/٢٠٠٢، بأن يضمّن الصندوق الإنمائي للمرأة في استراتيجيته وخطة أعماله للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ استراتيجية للمساعدة في معالجة ما تتضمنه من أوجه قصور في مجال تعميم المنظور الجنساني؛ يلاحظ مع التقدير التعاون المتزايد بين الصندوق الإنمائي للمرأة والبرنامج الإنمائي ويشجع هاتين المنظميتين على توطيد هذه العلاقة دعماً لنظام المنسق المقيم، ولا سيما بزيادة الاستعانة بخبرة الصندوق الإنمائي للمرأة في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية؛	

المرفق ٢: نمو موارد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حسب البلد، الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المجموع
إسبانيا*		٥٨	٦٤	٥٢	٤٦	٥٤	٦٠	٥٢	٤٨		١٠٦	١٢٨	٥٦	٦٨	٧٩٢
أستراليا	٢٣٢	٤٨٤		٢٢٢	٢٣٩	٢٤٤	٢٥٠	٢٧٣	٢٢٦	٢١٥	٢٣٤	٢٠٢	١٩٥	٢١٤	٣ ٢٣١
إسرائيل													١٠		١٠
ألمانيا	٦٧٨	٧٢١	٧٨٤	٨٠٢	٨٠٩	١ ١٣٣	١ ٠٦٥	٩٢٥	٩٠٩	٨٦٤	٧٥٣	٧٣٨	٧٥٧	٩١٦	١١ ٨٥٤
أنتيغوا وبربودا			١	١		١									٢
أندورا										٥	٢٠	١١	١٢	١٥	٦٣
إندونيسيا	٥	٥	٥	٥	١٠		٥								٤٠
أنغولا				١											١
أوغندا						١						١			٢
أيرلندا	١٤	١٤	١٧	٢٢	٦٨	١٤٢	١٥٧	١٥٦	١٦٢	١٥٣	١٨٣	٤٤٦	٥٤٠	٦٢٧	٢ ٧٠١
أيسلندا	١٦		٤٠	٢١		١٦		٦٨	١٥	١٥				٣٠	٢٢١
إيطاليا	٢٤٥	٣٥٧		٤٨٢	١٩١	١٨٥		٤٨٥	٢٤٠	٢ ٧٠١	٢ ٩٣٥	٢ ٦٥٥	٢ ٧٣٧	٢ ٣٤٧	١٥ ٥٦٠
باراغواي					٨	٤			٣						١٥
باكستان		١١	٥	٢	٦	٤	٣	٣	٣	٢	٢				٤٠
البرازيل				٥		٩٠		٢٥			٥٠				١٧٠
بربادوس	١	١	١		١	١	١	١	١	١	١	١		١	١٢
البرتغال						٢٠				٢٠					٤٠
بلجيكا	٢٤٢	١١١		٣٥٠		٥٦٨	٣٩٢	٤٢٣	٤٣٤		٣٦٤				٢ ٨٨٤
بنغلاديش					٢	١				٤		١	١	١	١٠
بور كينا فاسو									٣		٧				١٠
بولندا							١		٥						٦
تايلند	٦		٣	٣	٣	٣	٣	٣	٢	٣	١٠	٨	٩	١٠	٦٦

البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المجموع
تركيا	٥		٥		١٠		١٨	١٠	١٣	١٥	١٥		٥	٥	١٠٠
ترينيداد وتوباغو			١												٢
توغو		١													١
تونس												٣		٣	٣
جزر البهاما				١											١
جزر مارشال							١								١
جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقا	٦٥														٦٥
الجمهورية التشيكية												١٣	١٦	١٩	٤٨
جمهورية كوريا	٢		٢	١٠	٩	١٨	٢٠	٢٥	١٨	١٥	١٥		١٥	٢٥	١٧٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢		٢			٢	٢								٦
جنوب أفريقيا									٢٠		١٦	١٣	٤	١٢	٦٥
الدانمرك	١٨٥	١٩٦	٢٤٤	٣٠٩	٣٢٤	٣٦٣	٤٢١	٤٤٧	٤٦٢	٤١٠	٣٤٧	٥٩٩	٦٦١	٧٦٩	٥٧٣٧
زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية)		٢													٢
زمبابوي						٢	٢								٤
ساموا							١	١	٢				١	١	٦
سانت كيتس ونيفس وأnguilla سابقا						١									١
سنغافورة							١٠	٢٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٧٠
السنگال									١٧						١٧
سورينام			١												١
السويد	٦١٩	٦٤٣	٥٧٨		١٠٣٨		١١٨٦	٦٦٢	٦٢٨	١٣٤٥	١٠٣٠	١٣١١	١٥٧٨	١٧٣٧	١٢٣٥٤
سويسرا				٢١٠	٢٨٠	١٢١٩	٣٨٨	٤٨٣	٥٢٢	٤٥٥	٤٨٥	٤٤٩	٤٧٩	٦٩٢	٥٦٦٢
سيشيل				صفر											صفر

البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المجموع
شيلي											١٠				١٠
الصين	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٤٢٠
غانا							٥	٥			١٠				٢٠
غيانا	صفر		١	١	١	١	٨	١			٢				١٥
غينيا	٦														٦
فرنسا	٥٨		٢٢٧	١٢٠	١٤٩		٢٠٠				٧٢			١١٨	٩٤٣
الفلبين	١٦	صفر	١		١	٥	٥		٨	٦				٥	٤٧
فنلندا	١٢٥٢	١٤٠٤	١١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٥	٣٢٦	٣٨٤	٣٦٩	٣٥٢	٤٧٢	٤٥٩	٤٩٧	٥٩٥	٧٠٢٦
قبرص								٢			١	٢	٢	٦	١٣
قطر			٣												٣
الكاميرون											٥				٥
كندا	١١٥٤	١٣١٦	١٢٦١	١١٧٢	١٠٩٥	١٠٩٠	٩٤٧	٩٠٦	٨٧٤	٨٣٩	٨٤٤	٧٩٦	٧٧٦	٨٥٠	١٣٩١٨
كوستاريكا											١			٣	
كولومبيا	٢														٢
كينيا							٢								٢
لبنان							٥	٣							٨
لكسمبرغ			٣٠	٣٠	٦٣	١٢٨	٢٦٣	٢٨٧	٣٦٨	٤٢٦	٤١٨	٤٢٤	٥٥٩	٦٤٠	٣٦٣٦
ليختنشتاين			٤		٦	٧	٧	٦	٥	٦	٦	٦		١٢	٦٤
ليسوتو			٥	١	١	١	١	١	صفر		١				١٠
مالطة											١				١
ماليزيا		٢									١٠	٥	٥	٥	٢٧
مصر			٢				٢								٤
المغرب										٢	٢	٢	٢		٦
المكسيك	صفر	٥	٥	٥	٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٩	-	٩٩
ملديف		٢	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢٢

البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المجموع
المملكة المتحدة		١٦٩	٢٨٤	٢٢٤	٢٣٣	٢٣٨	٢٣١	٢٥٠	٨٣٨	٧٩٤	٣ ٨٤٣	٣ ٥٦٢	٤ ٤٥١	٤ ٧٤٦	١٩ ٨٦١
موريشيوس		صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر					١	
موزامبيق											١			١	
ناميبيا								١						١	
النرويج	١ ٢٣٣	١ ٣٧٩	١ ٥٠٠	١ ٣١٠	١ ٢١١	١ ٣٥٥	١ ٤٢٤	١ ٣٩٣	٢ ٠١٦	٢ ٠٥٩	١ ٩٥٤	٢ ٠٢٢	٢ ٠١٨	٢ ٥٧٩	٢٣ ٤٥٣
النمسا	٢٢	٢٢	٢٠	٢١	٦٠	٦٤	٦٤	٥٢	٦٠	٥٠	٦٢		١٢٠	٧١	٦٨٩
نيبال												٢		٢	
نيجيريا		٢													٢
نيوزيلندا	٣١	٢٩	٢٧	٢٧	٤٢	٤٨	١٣٣	١٣٨	١٧٥	١٥٨	١٤٨	١٧٥	١٦٦	٢١٩	١ ٥١٦
الهند	٢٠	١٥	٥	٣٨		١٦	١٥	١٧			١٢	١١	١١		١٦٠
هندوراس		١	١	١	١	١	صفر	١						٥	
هولندا	٧٩٨	٢ ٠٤٣	٢ ٢٢٢	٢ ٦٤٨	٢ ٨٠٥	٥ ١٨٠	٢ ٩٤١	٣ ٦٧٠	٣ ١٦٨	٣ ٣١١	٣ ٠٧٤	٣ ٢٤٧	٣ ٣١٥	٣ ١٨٠	٤١ ٦٠٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٩١	٩٨٤	٧٨٧	١ ٠١٠	٩٨٠	٩٧٥	٩٨١	٩٥٠	٨٥٠	١ ٠٩٣	٥٠	١ ٨٩٨	١ ٠٢٣	١ ٠١٧	١٣ ٢٨٩
اليابان	٤٣٨	٥٣٨	٦٠٠	٧٠٠		١ ٧٠٠	١ ٥٠٠		١ ٤٤٠	١ ٤١٦	١ ٤١٦	١ ٤١٦	١ ٠١٨	٨١٤	١٢ ٩٩٦
اليمن	٢		٣				٥	٣				٣	٣	٣	٢٢
يوغوسلافيا		١٢													١٢
اليونان	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤		٧	٤	٨	٨	٥٩
المجموع	٨ ٠٧٢	١٠ ٥٦٢	٩ ٨٧٥	٩ ٩٤٣	٩ ٨٣٣	١٥ ٠١١	١٣ ١١٤	١٢ ١٧٧	١٣ ٩٩٢	١٦ ٨٣٠	١٩ ٠٦٦	٢٠ ٦٩٣	٢١ ١٣١	٢٢ ٤٣١	٢٠٢ ٧٢٨
مجموع البلدان المانحة	٧ ٨٩٥	١٠ ٤٧٢	٩ ٧٩١	٩ ٨٣٩	٩ ٧٣٨	١٤ ٨١١	١٢ ٩٣١	١٢ ٠١٢	١٣ ٨١٤	١٦ ٦٥٦	١٨ ٧٩٨	٢٠ ٥٣٣	٢٠ ٩٥٦	٢٢ ٢٤٣	٢٠٠ ٤٨٩
مجموع البلدان الأعضاء في البرنامج	١٧٧	٩٠	٨٤	١٠٤	٩٥	٢٠٠	١٨٣	١٦٦	١٧٨	١٧٤	٢٦٨	١٦٠	١٧٥	١٨٨	٢ ٢٤٢

المصادر: التقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لسنة ١٩٩٦ والتقارير السنوية للصندوق.

* تكتب أسماء البلدان المانحة بحروف مائلة.

